خطاب صاحب الجلالة في اجتماع لقضاة المملكة

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة

إن اجتماعنا بكم، أعضاء أسرة القضاء، نعتبره اجتماعا كان يجب أن يعقد قبل هذا اليوم، لما للحوار بين القضاة وبين أمير المؤمنين في هذا البلد الأمين من أهمية بالغة وخطورة لا تخفى على أحد.

قديما قيل : ان العدل أساس الملك، والحقيقة أن العدل هو أساس الحضارة وأساس الأمن والاستقرار، والدليل القاطع على المدنية والأصالة.

فإذا كان المغرب يدخل نفسه في مقاييس الدول ذات الحضارة والأصالة والباع الطويل في المدنية، فعليه إذن أن يجعل من العدل الأساس لحياته اليومية والأساس لفضيلته التربوية.

إن لقاءنا بكم اليوم يرمي قبل كل شيء الى التذكير بما هو معلق في أعناقكم من أمانة، و« ذكر فإن الذكرى تنفع المومنين »، كان في الامكان أن أقول هذا للمجلس الأعلى للقضاة الذي أترأسه دستوريا، وكان في الامكان أن أجمع القضاة وحدهم أو الوكلاء وحدهم أو معيني القضاة كالعدول وآخرين مثلا، ولكن علينا أن نعلم أن القضية العدلية حينما يقرر أي مغربي مغربي، أن يرفع ملفه أمام القضاء، هي قضية واحدة موحدة منذ بداية الملف الى تنفيذ الحكم، فمسؤولية القاضي ليست أجسم من مسؤولية كاتب الضبط، ومسؤولية المحامي ليست أقل من مسؤولية القاضي، ومسؤولية التنفيذ هي — على ما أعتقد — أكبر المسؤوليات، ذلك أن عدم التنفيذ يصل به الانسان الى استنتاجين : الاستنتاج الأول، أن القضية لم تؤخذ بعين الاعتبار في الموضوع وحتى لو حكم فيها. واعتقد المحكوم له والمحكوم عليه أن هذا على صواب وهذا على خطأ، فعدم التنفيذ أو التماطل في التنفيذ يجر المرء الى تفكير آخر، هو انحلال الدولة. فإذا نظرنا الى قضية لم تصل الى حدها القانوني المرغوب فيه، وإذا فصل فيها على غير طريقتها المستحسنة ازدرينا بالانسان سواء المحكوم له، والمحكوم عليه، كما أن الجُوار : جوار المدينة والحومة والعمالة والبلد كلهم يعتقدون أن التنفيذ لا يمكن أن يكون هو المرحلة النهائية للقضية التي وقع النظر فيها، وصرنا هنا ليس أمام مصيبة القاضي، قاضيان في النار وقاضي في الجنة، بل أصبحنا أمام انحلال الدولة وعدم الخوف منها وعدم احترام كلمة القاضي، ومعنى هذا أنه لا يبقى أحد مطمئنا على سلامة القضاء ولا على نزاهته ولا على السرعة في التنفيذ.

ولماذا السرعة في التنفيذ؟ لأسباب متعددة، هناك قضايا مدنية محضة لابد من التنفيذ العاجل فيها، لأنه في الحالة المدنية لابد للانسان أن يطمئن إما على ممتلك باعه أو اشتراه أو على كراء أخذه أو — كيفما كان الحال — على حالة جديدة سيعيشها في هذا المجتمع، فتلك الحالة التي خرج منها ليدخل حالة جديدة بمحض اختياره أو تحت ضغط ظروف، عليه أن يستقر فيها ليرتاح مرة واحدة وينصرف الى أشغاله ليبني حياته الجديدة، والقضية الجنائية، فماذا تفيد الفدية مثلا؟ فالسجن لا يهمني، الذي يهمني هو استخلاص الدرس من الجناية،



إذا لم يكن التنفيذ في الحين فماذا بقي؟

وأخيرا هناك قضايا مهمة إذا لم تنفذ بسرعة وقع التماطل، ووقع الكساد ووقع، أكثر من هذا، السمعة القبيحة للبلد. لأن المغرب لا يتعامل داخل حدوده فقط، بل يتعامل مع طرف أو أطراف دولية، وشركات ذات صبغة دولية، فإذا نحن زدنا في الطين بلة ووقع التماطل « التجرجير » كما يقولون في فصل القضية ثم جئنا الى التنفيذ، والتنفيذ كما في القرآن « الآن حصحص الحق »، الحق واضح يحصحص، ودولب من دواليب الدولة مكلف بالتنفيذ لم ينفذ، معنى هذا أن سير الملف من أوله الى آخره محكوم عليه كأنه قضاء وقدر، كأنه لم يتم أو لم يصل الى نهايته، اللهم إلا إذا وصل معطوبا مشلولا لم تبق فيه قدرة على الوقوف، الشيء الذي لا يرضي القاضي، لأنه يعرف ماذا فعل ولا المحامي لأنه يعرف كذلك ماذا فعل ولا المحكوم له ولا المحكوم عليه.

فلهذا حينما أتوجه إليكم، أتوجه في آن واحد الى رجال الداخلية بالخصوص، وحينما أقول رجال الداخلية أعني العمال ورجال الدرك والأمن الوطني.

يقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث قدسي — تعلمونه كلكم — يقول الله سبحانه وتعالى : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته محرما بينكم فلا تظالموا »، وكل إنسان مومن ومسلم إذا هو قرأ هذا الحديث صباح مساء وليس القاضي فقط، يرى أنه أول مرة وآخر مرة جعل الله سبحانه وتعالى نفسه وعباده على صعيد واحد، فلم يشركهم في قوته ولا في قدرته ولا في جبروته، ولكن تنازل وقال انه سبحانه وتعالى حرم الظلم على نفسه « وجعلته بينكم محرما »، وهذا الظلم لا أعني به الظلم القضائي، فيوميا إما بأمر أو بجرة قلم يمكن أن نظلم، إما متعمدين وإما بدون أن نعرف، يوميا في الترقيات للموظفين يوميا في التعيينات، وذلك شخص بيننا جالس مع عائلته، فإذا به ينقل هو وعائلته إلى مكان بعيد بين عشية وضحاها، وهذا موظف سامي في القضاء أو المالية أو في التعليم وغيرهم، هذا ضابط شرطة أو ضابط في الجيش، هذا ظلم يومي وليس الظلم في القضاء فحسب.

فهذا الحديث القدسي هو حديث الفضيلة، فالانسان كما يقول « باسكال » ليس مَلَكا ولا حيوانا، وربما من أراد أن يصل بكل ما يملك الى الملك، وربما لأن الافراط والتفريط لا يوصلان إلا الى المتناقض، ولكن علينا أن نتساءل يوميا كمواطنين وكمسؤولين في الادارة في التعليم وفي الأمن وفي الجيش، وفي الطب، والهندسة، وفي المحاماة، وفي العدالة وفي كل شيء شيء يوميا أن نقيس بالمقياس، هل نحن في مستوى ذلك المسلم المواطن الذي جعله الله وإياه سواء فيما يخص الظلم وعدم الظلم.

تعلمون أن الأحكام التي تصدر عنكم تصدر باسم جلالة الملك، معنى هذا أن المسؤولية الملقاة على عاتقكم هي مسؤولية مزدوجة، فإذا كان الحكم الذي أصدرتموه حكما مستقيما فلكم أجره وأجر من عمل به وأجر من صدر الحكم باسمه، لأنني فوضت لكم، ولكن إذا كان الحكم جائرا وأصدرتموه باسم جلالة الملك، فعليكم الاثم وإثم من عمل به وإثم من أصدرتم الحكم باسمه.

وأنا شخصيا لو كنت قاضيا لم أكن لأتحمل إثم المظلوم، ولا إثم أمير المومنين، بقطع النظر عما إذا كان الحسن الثاني أو غيره، فالامام هو ظل الله ورمحه.

فإذن الحلال نتقاسم أجره، ولكن الحرام لا يتعلق بذمم أو بذمتين، الحرام معلق بكل قاض قاض.

للمغاربة تفكير خاص، إذا جاء الجفاف قالوا هي إرادة الله، والله غالب، كانت حمى التفويد تأتي كما



وقع أيام الحماية فيقولون الله غالب، تأتي كارثة ما، كالقحط الذي وقع بفاس يقولون الله غالب، جاء زلزال أكادير فقالوا الله غالب، ولكن أن يظلمهم شخص فهنا لا يقولون الله غالب، المغاربة لهم حساسية خاصة تجاه هذا الموضوع.

فلو كان المغاربة غير متعلقين بدينهم فلا يقبلون أي شيء، ولا يقبلون المرض ويرفضون الفقر ويرفضون حمى التيفويد ويرفضون الزلزال، ولكنهم يقبلون هذا كله لمجرد ما يعلمون أن ما أصابهم ليس بمحض اختيار وإرادة قبيحة من فرد، بل هو من إرادة الله، فهم هنا راضون حامدون «قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا».

أما أن يتحملوا من أحد كيفما كان الظلم، والظلم الصراح، لأن هناك نوعين من الظلم : هناك الظلم الصراح، والظلم غير الصراح. فالظلم الصراح في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، لا أتذكر نصه ولكن معناه. يقول انه لو جاء أحدكم عندي في القضاء وكان ألحن بحجته من خصمه وطلب مني الحكم فحكمت له وهو يعلم أن حكمي جائر لأن خصمه كان أقل منه في اللحن بحجته فإنما اقتطعته قطعة من النار، فهناك نوعان من الظلم، هناك الظلم الذي هو عن حسن نية، أنا قلت لكم ان الملف لا يبدأ في المحافظة مثلا إن لم يضيعوا ورقة المحافظة أو ضاعت منهم ها هو جزء من الملف ذهب فيما يخص مسألة عقارية مهمة جدا أو حتى إذا كان فيه رسمان رسم ضاع ولم يعرف أين ذهب والآخر موجود وجاء عند كتابة الضبط وأخذت تبحث عنه واستمر البحث خمسة عشر يوما أو شهرا الى أن مرت الدورة، قالت كتابة الضبط لصاحب القضية اذهب ثم عد لأن الدورة القضائية قد انتهت وسوف نتذاكر في الموضوع، ها هو الملف المبتور، ها هو الملف، وجاء دور القاضي، القاضي نزيه، حكم بهذا الملف المبتور، هذا القاضي لا يعد ظالما، ولكن الشخص أو أولئك الأشخاص الذين هم شركاء ذلك الشخص الذي حكم لصاحبه وهو على غير صدق أو على غير حق فهو كما يقول النبي صلى الله عليه وسلم : اقتطعته قطعة من النار، لأنه يعلم أنه ظالم ومع ذلك اكتفى به، وهناك الظلم الصراح، المركب المكعب المضروب في خمسين ألفا وأزيد هو الذي يظلم وعلم أنه يظلم وعلم ما سيترتب عن ذلك الظلم بالنسبة لليتامى والفقراء أو بالنسبة للجماعة، وهذا أظلم والعياذ بالله، لا أريد شخصيا أن يقال ان قاضيا مسلما ومغربيا في استطاعته أن يتصور أن يظلم مثل هذا الظلم، لماذا هذه الكلمة؟ لأن الاسلام كان ولا يزال وسوف يدوم إن شاء الله، الى أن يرث الله الأرض ومن عليها، هو المقومة الوحيدة التي تشبث بها المغرب والمغاربة كلما عصفت عاصفة، وكلما جاء امتحان من الله سبحانه وتعالى.

ومن هو الممثل في الطريق، في المتجر في مكتبه، من الممثل بالنسبة للطبقة المغربية، للأصالة المغربية، للشرع للاسلام. هو القاضي، لأن القاضي يزوج والقاضي يطلق، في بعض الأحيان يكون خطيبا للجمعة، وفي غالب الأحيان هو الذي يعطي دروسا إما نظريا أو يأتي الناس يستفتونه، وإذن فالاسلام نشخصه نحن في الفقيه القاضي، الفقيه العدل الذي لا يرفع رأسه من الأرض، فإذن هؤلاء القضاة الذين حياتهم اليومية والمهنية تعايش وتعانق وتلابس الدين بقياسه إذا أخذت هذه الأسرة وهذه الطبقة ولم تبق في هذا المظهر سوف يزلزل المجتمع المغربي، لم أقل ان المجتمع المغربي سوف يخرج من الاسلام، ولكن سيزلزل، ولسنا في حاجة الى نوع من هذا الزلزال، أسباب الزلزال والزلل كثيرة وكثيرة جدا في الظروف التي نعيشها، ونحن في غنى أن نزيد على جميع أسباب الزلزلة والزلل أن يصبح القاضي غير قادر على السير في تمثيله، إنه يمثل كلمة الله، لأنه الحاكم بكتاب الله وبسنة نبيه، وإن لم يجد في كتاب الله وسنة النبي يلجأ الى اجتهاده على شرط أن لا يكون الاجتهاد مخالفا للأعمال التي كانت منذ أيام الخلفاء الراشدين، فإذن القاضي يمثل في جميع خطواته في حياته في جميع القضايا الحكم



باسم الله أو الحكم بسنة رسول الله أو الحكم بما أجمع عليه الأئمة، والاجتهاد مهنتكم تساير وتعانق وتعايش الدين، بل أقول كلهم مزوجون به أكثر من أي أحد، إنكم مزوجون بالدين وبتطبيق الدين، وهنا أقول لكم « الدين المعاملة » فلا أطلب منكم أن تجلدوا أولئك الذين لا يقيمون الصلاة، العبادات دين الله، لأنه يعلم أن الانسان المسلم ملتزم ويجب أن لا يخرج عن الجادة، ولكن العبادة تقتضي أيضا أن لا يكون هناك منكر في الطريق، فالنبي صلى الله عليه وسلم يقول : الدين المعاملة، فالدين الذي أعنيه هنا أنكم تحكمون بكتاب الله وبسنة رسوله أو بالقياس والاجماع، لأن الدين المعاملة. أعتقد شخصيا أنني لو أخذت كل واحد منكم على حدة لوجدت في فكره وعمقه وفي ضميره كل ما قلت مفصلا ومجملا، ولكن أردت أن أخاطبكم أنتم الحاضرين هنا ومن ورائكم جميع القضاة وأعوان القضاء الموجودين في المغرب وحتى الطلبة الذين يهيئون أنفسهم للقانون والمحامين الذين لهم مسؤولية كبيرة في الملفات.

لاحظتم أنني نزهت مجلسنا هذا عن استعمال بعض الألفاظ التي هي شريفة من الناحية اللغوية ولكن غير شريفة من الناحية الخلقية، فيها حديث يلعن النبي صلى الله عليه وسلم فلان وفلان، لأنني أنزه المستوى الذي نحن فيه عن ذكر بعض العطب السريع الشائع الذي يلحق الملفات أمام القاضي أو قبله أو بعده.

ولا أذكر الاسم ولا نعته، نحن فوق هذا، وأملنا أن نبقى فوق هذا، وأن ننهي عن المنكر، وأنتم أعطاكم الله وسائل لم يعطني إياها. فصل السلط يجعل بمقدوركم أن تزجوا شخصا في السجن ويأكل على نفقة الدولة رسميا ويدخل برقم ويخرج برقم، أنا يمكنني أن أقول لكم مثلا إداريا فلان يوقف، ولكن سأكون غير إداري لو أردت توقيفه مدة يكون ذلك إداريا وغير دستوري، أقول غير دستوري. وكيفما كان الحال فإذا أردنا إطعامه في مكان توقيفه فإن وزارة العدل سترفض أن تتكفل بإطعامه، أنتم لديكم مسؤولية أكثر مما لدي، أنتم يمكنكم أن تفقروا عائلة، ويمكنكم تشريد ورثة وأيتام ومحاجير، ويمكنكم أن تحرموا فردا من المجتمع من حريته خمس عشرة سنة أو عشرين، ويمكنكم فوق ذلك أن تحرموه من حياته، ولو كان لي اختيار مهنة والله ما كنت أختار مهنة القضاء، بل كنت أختار مهنة أخرى، « والله يكون في العون »، فحتى أسرة القضاء لم تتكون على أسس منذ التحرر الى يومنا هذا على الأسس الصحيحة المتينة كما يجب أن تبنى عليها من الناحية الهيكلية، ولكن كان من الضروري مغربة القضاء قبل كل شيء، لأننا نحكم بكتاب الله وسنة رسول الله، ويصعب على غير المسلم أن يتحكم في رقاب الناس ولا سيما في بلد مستقل.

هذه كلمتي إليكم، اعلموا أنني أقدر جسامة مسؤوليتكم، حينما أقول الجسامة أقول الجسامة والمسؤولية الايجابية والسلبية، أقدر كذلك متاعبكم وجهادكم، جهاد النفس « إن النفس لأمارة بالسوء »، الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، فأنتم في عراك مستمر تخوضونه صباح مساء، حتى تبقوا أوفياء لما يلابسكم من كتاب الله وسنة رسوله وعمل أهل السنة، فأنا أعرف الجهد اليومي الذي تبذلونه سواء الجهد المادي أو المعنوي، فكونوا على يقين أنني سأنكب دائما وأبدا على ملفاتكم وبالأخص من الناحية البشرية ومن الناحية المادية، لأنكم قبل كل شيء آباء عائلة وقبل كل شيء لكم طموحات مادية، ولكن طموحات في الترفيه عن أولادكم وأسرتكم هذا يجب أن نأخذه بعين الاعتبار، علما منا بأنه تمر أمامكم يوميا قطارات من ذهب كأنها تقول لكم « وغلقت الأبواب وقالت هيت لك، قال معاذ الله » يوميا أنتم سيدنا يوسف، ترون أمامكم القناطير من الذهب المذهب. فعلينا كذلك أن نأخذ هذا بعين الاعتبار وأن نجعل أنفسنا محلكم شيئا ما، وقد تطرقنا الى هذا الموضوع مع الوزير الأول منذ القديم حينما كان وزيرا للعدل، ومع وزير العدل الجديد مولاي مصطفى بلعربي، وقد طلبت



منهم أن يأخذوا بعين الاعتبار الحالة المالية للبلاد كلها، ولكن أن يأخذوا كذلك بعين الاعتبار أنه إذا سار القضاء سيرا حسنا ولو في 75 في المئة منه، فإن أعباء الأمن ستخف ويكثر الروجان، لأن التنفيذ سيكون، والناس سيتصالحون أو يتبادلون المصالح، بحيث يمكن أن نجد صعوبات مالية، ولكن اقتصاديا أعتقد أن تحسين حالة القضاء يدخل في الروجان الاقتصادي، على شرط أن يحسن القضاة من جهتهم ليس سيرتهم فحسب، ولكن أن يعملوا على أن لا تتراكم القضايا.

مثلا، قيل لي مرارا ان هناك عشرات الآلاف من الملفات متراكمة، ولذلك لا يمكن أن ننتهي منها ونقترح حرقها.

وأعرف أن هذا هو الواجب وأعرف أنه لسنا نحن أول من سيفعل ذلك ولكنها حالات وقعت وستقع غير أنه لحد الآن لم أتفوه بكلمة الأمر بالاحراق، لأن هناك من لا يزال يعيش على الأمل في البت في ملف منسي منذ خمس عشرة سنة، لأنه وقع التراضي، فأرجو منكم حضرات السادة أن تعطوا المغاربة ما يستحقونه وأنا أتكفل بأن يبادلوكم بالمثل، وأتعهد بأن يكون القاضي محترما وفي سعة من الرزق لا يحتاج الى مد يده ولو رأى ذلك القطار المذهب يمر أمامه كل يوم، ويكتفي بسد عينه ويقول معاذ الله، وهذا ليس بصعب على ورثة الفقهاء المغاربة، وأنتم القضاة ورثة الفقهاء المغاربة.

عليكم أن تعلموا أن المغرب منذ قرون وهو يصدر الفقهاء الى الخارج، الفقهاء المغاربة الذين يعمل بعملهم في مشرق الأرض ومغربها، وبالأخص في المدارس الفقهية، فأنتم ورثة الفقهاء، وسأعمل جهدي حتى تبقوا أنتم ورثتهم في مستواكم، مستوى الحرمة التي يجب أن تكون أولا وأخيرا هي كساؤكم وملبسكم الذي تظهرون به أمام المجتمع الاسلامي، ذلك المجتمع الذي أنتم من حراس أحكامه وحراس سنته وحراس فضيلته، وأرجو الله سبحانه وتعالى أن لا يخيب الظن فيكم وأن يعينكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الأربعاء 5 جمادى الثانية 1402 — 31 مارس 1982